

الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training



إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات
كلية البحرين الجامعية
مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 20 إبريل 2015

تاريخ المراجعة: 3-4 فبراير 2013

HC058-C2-F001

جدول المحتويات

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2
2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم..... 5
3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج..... 9
4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين 13
5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة..... 21
6. الاستنتاج..... 25
- ملحق 1 : الحُكم الخاص بكل توصية..... 26
- ملحق 2: الحُكم الإجمالي..... 27

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتتطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر بحقها حكم: "قدر محدود من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوناً أساسياً في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدّم المتحقق في برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، والذي تطرحه كلية البحرين الجامعية في مملكة البحرين، وذلك بتاريخ 20 إبريل 2015؛ استناداً إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءاً من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

1.1 أهداف الزيارة التتبعية

- a. تقييم التقدّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، كلية البحرين الجامعية (استناداً إلى المؤشرات الأربعة الموضوعية من قبل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 3-4 فبراير 2013.

ii. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

2.1 نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية بمملكة البحرين من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، في تاريخ 3-4 فبراير 2013.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية، أن البرنامج "على قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها كلية البحرين الجامعية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدّم والمواد الساندة له، والوثائق التي قُدمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلّم؛ "مستوفٍ"

المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "مستوفٍ"

المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "غير مستوفٍ"

المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "غير مستوفٍ".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضوين. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 3-4 فبراير 2013. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالَجة بالكامل"، "مُعالَجة جزئياً"، أو "غير مُعالَجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرَجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدم ملائم"، أو "تقدم غير ملائم"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

3.1 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات

تأسست كلية البحرين الجامعية في عام 2001. ويطرح قسم تقنية المعلومات فيها برنامجاً واحداً هو برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، كما يوجد في القسم عضو هيئة تدريس واحد يعمل بدوام كامل، يعمل كرئيس للقسم أيضاً، وعضو هيئة تدريس آخر يعمل بدوام جزئي. وفي الوقت الذي تمت فيه الزيارة التتبعية، كان في القسم (23) طالباً مسجلين في البرنامج. وبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات مُصمّم لتقديم تخصصين، هما: إدارة نُظُم المعلومات؛ والذي يجمع بين معارف ومهارات تقنية المعلومات وإدارة الأعمال، في حين يمثل تخصص علوم الحاسوب مساقاً تقنياً صرفاً في تقنية المعلومات، وهناك (20) طالباً مسجلاً في تخصص إدارة نُظُم المعلومات، في حين أن هناك ثلاثة طلاب مسجلين في تخصص علوم الحاسوب. وعلى الطلبة إكمال (122) ساعة معتمدة للتخرج في البرنامج، منها (32) ساعة معتمدة للمتطلبات الجامعية، و(60) ساعة معتمدة لمتطلبات القسم، و(30) ساعة معتمدة لمتطلبات التخصص، وعلى جميع الطلبة إكمال برنامج للتدريب العملي ومشروع التخرج قبل تأهلهم للتخرج.

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر فبراير 2013، تحت المؤشر (1): برنامج التعلّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1-1: أن تركز بشكل أكثر على الجوانب العملية للبرنامج، لاسيما على التدريس والتعلّم القائم على التطبيق داخل المختبرات.

الحُكم: معالجة كلياً

خصّص القسم ساعة معتمدة واحدة للمقررات الدراسية التي تعتمد في تدريسها على المختبرات وهو ما يعادل ساعتين تدريسي مخصصة للدروس العملية كما هو وارد في إطار التخطيط الأكاديمي. وكانت تلك الخطوة مقترحة من مجلس القسم، وقد وافق عليها مجلس الجامعة، وتم تنفيذها منذ الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2013-2014. كما وردت الإشارة لهذا الإجراء من قبل الممتحن الخارجي لتحسين المهارات العملية للطلبة. وقد تفقدت لجنة المراجعة مبنى المؤسسة، ولاحظت وجود مصادر كافية، ودعماً كافياً للمقررات الدراسية التي تعتمد في تدريسها على المختبرات؛ نظراً للعدد القليل نسبياً من الطلبة الدارسين في برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات (23 طالباً). وإضافة إلى ذلك، كان الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة يشعرون بالرضا عن تحرك القسم نحو زيادة عدد الدروس العملية؛ من أجل تحسين مخرجات تعلمهم المطلوبة التي تعتمد على المهارات. كما قام القسم بإثراء المنهج الدراسي بزيارات صناعية متعددة لتعريض الطلبة إلى جوانب متقدمة أكثر في تقنية المعلومات. ولجنة المراجعة مقتنعة بالنقد الذي تحقق في معالجة الحاجة إلى تقوية التركيز على مقررات التعليم والتعلّم الذي تعتمد على المختبرات.

توصية 1-2: أن تراجع مخرجات التعلّم المطلوبة بالنسبة للبرنامج والمقررات الدراسية؛ لكي تضمن توافقها مع أهداف وغايات البرنامج.

الحُكم: غير مُعالجة

نظّمت المؤسسة ورشتي عمل، وهما: "التعليم والتعلّم" و"مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج والمقررات الدراسية"؛ لتعزيز مستوى الفهم لدى أعضاء هيئة تدريس كلية البحرين الجامعية فيما يتعلق بمخرجات التعلّم المطلوبة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، علمت لجنة المراجعة أن جميع أعضاء هيئة التدريس قد حضروا هاتين الورشتين بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس ذوو الدوام الجزئي. كما عينت المؤسسة ممتحن خارجي لمراجعة البرنامج والذي قام بمراجعة مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج، وقدم توصيات لتحسين هذه المخرجات. وقد نفذ القسم بعض هذه التوصيات خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2014-2015. وقد درست لجنة المراجعة توصيات الممتحن الخارجي، ولاحظت أن تلك التوصيات موجهة - في أغلبها - نحو مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج في تخصص علوم الحاسوب. والقسم بحاجة لأن يتأكد من أن مخرجات التعلّم المطلوبة لكلا التخصصين في البرنامج (علوم الحاسوب وإدارة نُظُم المعلومات) معدّلة بالصورة الصحيحة.

تفحصت لجنة المراجعة كافة ملفات المقررات الدراسية لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، كما درست توصيات المقررات. وتشعر لجنة المراجعة بالقلق حيال صلة مخرجات التعلّم المطلوبة لبعض المقررات بطبيعة المقرر ومحتواه؛ فالمقرر: (CSC235 "مقدمة في نظام التشغيل Linux")، على سبيل المثال، هو مقرر خاص بمنصة تشغيل محددة، وينطوي على محتوى محدود قد لا يُمكن الطلبة من تحقيق مهارات مثل تحليل المشكلات والتفكير التحليلي. أما مقرر: "التفاضل والتكامل (1)"، فليس لديه محتوى، أو طرق للتقييم لدعم تحقيق الطلبة لمُخرج التعلّم المطلوب والمنصوص عليه في الفئة (ج4) "القدرة على تصميم وتنفيذ برامج حاسوبية ل...". والمقرر: (STS102) هو مقرر مقدمة أساسية في الإحصاء، كما أنه ليس واضحاً كيف يستطيع الطلبة تحقيق مُخرج التعلّم المطلوب المنصوص عليه في الفئة (ب6) "القدرة على بناء وتطوير حجج منطقية..."، والفئة (ب4) "مهارات التفكير التحليلي والنقدي الفعّال...". وفي المقرر: (STS201)، فإن مُخرج التعلّم المطلوب (ب3) "القدرة على تطبيق مفاهيم ونظريات تقنية المعلومات، وعلوم الحاسوب، وإدارة نُظُم المعلومات لحل المشكلات" غير مرتبط بالإحصاء، ولا يمكن تحقيقه من خلال هذا المقرر. والقسم بحاجة لأن يعدّل مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ويقايسها مرجعياً مع برامج مماثلة محلياً، وإقليمياً، وعالمياً.

درست لجنة المراجعة خارطة ربط مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج، ولاحظت أن القسم قد ربط مقرريّ التدريب العملي ومشروع التخرج. ومع ذلك، فإن القسم بحاجة لأن يراجع عملية الربط بعد تعديل جوانب القصور المشار إليها أعلاه في مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ للتخلص من الروابط الزائدة في بعض المقررات مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج. وقد علمت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن مقررات إدارة الأعمال ليست مربوطة مع مخرجات التعلّم المطلوب لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات؛ وهذا الأمر بحاجة للمعالجة لضمان تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة ذات العلاقة بإدارة الأعمال، ولاسيما في تخصص نُظُم إدارة المعلومات.

توصية 1-3: أن تضمن بأن طرق التدريس الموثقة في توصيفات المقررات الدراسية تدعم تحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة بشكل كافٍ.

الحكم: معالجة كلياً

أدخل القسم طرق تدريس متنوعة تم توثيقها في توصيفات وملفات المقررات الدراسية. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، علمت لجنة المراجعة أن طرق التدريس يتم اقتراحها من قبل عضو هيئة تدريس المقرر، وتتم المصادقة عليها من عضو هيئة تدريس آخر؛ للتأكد من أن طرق التدريس المستخدمة مناسبة لتحقيق مخرجات التعلّم المطلوبة للمقرر الدراسي. وقد درست لجنة المراجعة خارطة ربط طرق التدريس مع مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ووجدت أنها - بشكل عام - تتوافق مع هذه المخرجات. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لاحظت استخداماً مُفرطاً لبعض طرق التدريس. فعلى سبيل المثال، تم ربط التعلّم من النظراء والتعلّم الذاتي من خلال المحاضرات المسجلة على أشرطة الفيديو والمناقشات عبر شبكة الإنترنت بجميع مخرجات التعلّم المطلوبة لكل المقررات تقريباً، ومع ذلك لم تكن هناك أدلة على الاستفادة الكاملة من طرق التدريس هذه، وكان الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة يشعرون بالرضا عن تنوع طرق التدريس لاسيما في التركيز على الأساليب التي تعتمد على المهارات، كالتعلّم المستقل من خلال المشروعات الجماعية والواجبات المنزلية. كما كان الطلبة يشعرون بالرضا عن الطرق الجديدة في التعلّم، والتي ساعدتهم على تحسين مهاراتهم العملية، وشكلت على وجه التحديد تحدياً لتفكيرهم؛ وعلى وجه التحديد، زيادة عدد الواجبات. إلا أنه لم يتحدث الطلبة الذين تمت مقابلتهم عن أي تجربة فيما يتعلق بالتعلّم من خلال محاضرات أشرطة الفيديو، أو المناقشة عبر الإنترنت. وترى لجنة المراجعة أنّ البرنامج سيستفيد أكثر من التنفيذ الفعّال لطرق التدريس المشار إليها في توصيف المقررات.

توصية 1-4: أن تطور وتنفذ سياسات وإجراءات تقييم مناسبة قائمة بذاتها، بما يتوافق والضوابط الموجودة.

الحكم: معالجة جزئياً

طوّرت المؤسسة مؤخرًا سياسة تقييم تشمل إستراتيجية تقييم عالية المستوى، وتصف مخططات التقييم داخل المؤسسة، وتتناول استخدام طرق التقييم التجميعي والتكويني. وقد تم تطوير هذه السياسة لتشجيع العدالة والانسجام من خلال عمليات التدقيق الداخلي والخارجي. كما يستطيع الطلبة الاعتراض على درجاتهم من خلال عملية للاعتراض والتظلم. وفي الاجتماع الذي عُقد مع أعضاء هيئة التدريس، كان واضحًا أنهم على دراية بسياسة التقييم، ومحتواها، والدور الذي تؤديه هذه السياسة في تقييم إنجاز الطلبة. وخلال المقابلات مع الطلبة، وجدت لجنة المراجعة أنهم أيضًا على دراية بطرق التقييم الحالية المستخدمة في البرنامج ومضامينها. إلا أنّ لجنة المراجعة تشعر بالقلق من عدم وجود بعض المكونات كسياسة الانتحال والسرقعة العلمية والغش (فيما عدا الجزئية الموجودة في الكتيب الإرشادي للطالب)، وسياسة لتحديد تصميم التقييم، وأمن السجلات التقييمية، وفترة الاحتفاظ بالوثائق، وتصحيح التقييمات، والموافقة على نتائج التقييمات. ولذا توصي لجنة المراجعة المؤسسة بتطوير هذه السياسات.

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر فبراير 2013، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2-1: أن تنفذ خطوطاً واضحة للمسئولية فيما يتعلق بإدارة البرنامج.

الحكم: غير معالجة

يوضح مخطط الهيكل التنظيمي لكلية البحرين الجامعية أن رئيس قسم تقنية المعلومات هو المسئول عن إدارة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، وعلى رئيس القسم أن يتخاطب مباشرة مع نائب الرئيس للشئون الأكاديمية وضمان الجودة، والذي يرتبط بدوره مع الرئيس مباشرة. ورئيس القسم هو المسئول عن تطويره من حيث طرح البرامج الأكاديمية، وتطوير المناهج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة، والمرافق المادية. وفي الوقت الذي تمت فيه الزيارة الميدانية للمراجعة (3-4 فبراير)، كان هناك ثلاثة أعضاء هيئة تدريس، أحدهم قائم بأعمال نائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ورئيساً للقسم في الوقت نفسه؛ إلا أنه في الوقت الذي تمت فيه الزيارة المتتبعية هذه، تقلص عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم إلى اثنين (أحدهم يعمل بدوام كامل، والآخر يعمل بدوام جزئي). وعلاوة على ذلك، فقد كان منصب نائب الرئيس للشئون الأكاديمية شاغراً لأكثر من سنة، وكان رئيس القسم يتخاطب مباشرة مع الرئيس. كما أن جميع اللجان تقريباً (كلجنة ضمان الجودة، ولجنة التخطيط الإستراتيجي، ولجنة الامتحانات، إلخ) هي لجان على مستوى المؤسسة، ورئيس القسم؛ ونظراً لكونه عضو هيئة التدريس الوحيد الذي يعمل بدوام كامل، يمثل القسم في جميع هذه اللجان تقريباً. هذا بالإضافة إلى كونه عضو هيئة التدريس الأساسي المسئول عن تقديم البرنامج. وعلاوة على ذلك، فقد قدمت للجنة المراجعة أدلة تشير إلى طلب إرسال إلى مجلس التعليم العالي للنظر في إضافة منصب نائب الرئيس للشئون الأكاديمية لرئيس قسم تقنية المعلومات، إلى جانب مسؤولياته الحالية؛ وهذا يؤثر بصورة جدية على فاعلية الطريقة التي يُدار بها البرنامج. كما لاحظت لجنة المراجعة أيضاً عدم الاستقرار في إشغال منصب نائب الرئيس للشئون الأكاديمية وضمان الجودة، والذي قد يكون له أثر سلبي على تحقيق إدارة فعالة للبرنامج.

توصية 2-2: أن تعين المزيد من أعضاء هيئة التدريس، ممن لديهم مؤهلات علمية، وتخصصات مناسبة، بالتوافق مع أفضل الممارسات المتبعة في برنامج تقنية المعلومات.

الحكم: غير معالجة

كما ذكر أعلاه، وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية للمراجعة (3-4 فبراير 2013)، كان هناك ثلاثة أعضاء هيئة تدريس في قسم تقنية المعلومات. وقد تناقص هذا العدد إلى اثنين عندما تمت الزيارة التتبعية. ولاحظت لجنة المراجعة أن التخصص الأكاديمي لهذين العضوين ليس كافيًا ليتطابق مع أهداف برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات ومحتوى المنهج الدراسي، لاسيما في تخصص إدارة نُظُم المعلومات (والذي يدرس فيه (20) طالبًا من أصل (23) كانوا ملتحقين بالبرنامج أثناء الزيارة التتبعية). وقد أشارت خطة التحسين إلى أن المؤسسة ستطوّر خطة على مدار ثلاث سنوات؛ لمعالجة جوانب النقص هذه؛ ومع ذلك، فقد أصبح عدد أعضاء هيئة التدريس أقل، وحتى التمايز في تخصصاتهم كان أقل عند إجراء الزيارة التتبعية. وخلال عدد من جلسات المقابلة، أُبلغت لجنة المراجعة بأن المؤسسة لا تخطط لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس، ما لم تحدث زيادة في عدد الطلبة المقبولين. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن النصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس في هذا الفصل والفصول الدراسية السابقة الثلاثة قد بلغ (12) إلى (18) ساعة لعضو هيئة التدريس الذي يعمل بدوام كامل، وهو في الوقت نفسه رئيس القسم والمشرف الأكاديمي، والمشرف على مشروعات التخرج لجميع الطلبة، ومن (8) إلى (20) ساعة لعضو هيئة التدريس الذي يعمل بالدوام الجزئي، وهو ما يعدُّ نصابًا تدريسيًا كبيرًا بكل المقاييس. كما أُبلغت لجنة المراجعة من قبل الطلبة الذين قابلتهم أنهم يواجهون مشكلة في عدم طرح المقررات الدراسية بصورة منتظمة، وبالشكل الذي يمكنهم من إكمال دراستهم بفترة مناسبة. ومع العدد القليل من الطلبة الملتحقين بالبرنامج، فإن لجنة المراجعة ترى أن استخدام النسبة بين أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس - بوصفه عاملاً وحيداً للتوسع وتعيين أعضاء هيئة تدريس - يمكن أن يعيق جودة تقديم البرنامج؛ نظراً لأن أعضاء هيئة التدريس الحاليين يتحملون عبئاً إضافياً من المسؤوليات التدريسية والإدارية، كما يدرسون خارج نطاق اختصاصهم. ومن ثمّ توصي لجنة المراجعة بأن تستكشف كلية البحرين الجامعية طرقاً لتعيين المزيد من أعضاء هيئة التدريس لتتوافق مع أفضل الممارسات في برامج تقنية المعلومات؛ لكي تضمن كفاية أعضاء هيئة التدريس من حيث العدد والتخصص الأكاديمي.

توصية 2-3: أن تستخدم نظامًا لمتابعة الاستخدام الفعلي للمصادر كالمختبرات، والمصادر الإلكترونية، وأن تقيّم المعلومات؛ من أجل اتخاذ قرارات للاستفادة من هذه المصادر بشكل أفضل.

الحكم: معالجة جزئيًا

تستخدم كلية البحرين الجامعية نظام المعلومات (LOGSIS)؛ للحصول على تقارير ومعلومات تتعلق بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والمختبرات، وقاعات المحاضرات، وجداول الامتحانات، والمقررات الدراسية المطروحة والشعب الدراسية. وعلاوة على ذلك، فقد بدأت المؤسسة بإعداد تقارير عن استخدام المكتبة، ويتم هذا كما أُبلغت لجنة المراجعة يدويًا، حيث يحتفظ موظف المكتبة بسجل متابعة يدوي حول استخدام الطلبة للمكتبة. وتشعر لجنة المراجعة أن هذه الطريقة ليست طريقة مُحكّمة لمتابعة استخدام المكتبة، وقد درست لجنة المراجعة عينات من التقارير المقدمة، والتي لاحظت خلالها أن هذه التقارير تتضمن تفاصيل عن أسباب ارتياد المكتبة، وقد أُبلغت لجنة المراجعة بأن موظف المكتبة يقوم بجمعها من خلال توجيه سؤال لكل من يرتاد المكتبة عن سبب ارتياده لها. وعلاوة على ذلك، لا تقدم هذه التقارير - بشكل واضح - معلومات عن استخدام التعلّم الإلكتروني والمصادر الإلكترونية المتاحة. ولذا توصي لجنة المراجعة كلية البحرين الجامعية بالاستمرار في مراجعتها لنظام متابعة استخدام المصادر التعليمية؛ لتقييم الاستخدام الفعلي لمصادرها، وتقديم معلومات رصينة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بالاستفادة من هذه المصادر بشكل أفضل.

توصية 2-4: أن تحسن آليات التدخل والدعم فيما يتعلق بالطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: غير معالجة

يتم تشخيص الطلبة المتعثرين أكاديميًا من قبل مكتب المسجّل عندما يكون المعدل التراكمي لدرجات الطالب أقل من (1.7)، حيث توجه رسائل إنذار لهؤلاء الطلبة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن المؤسسة لا تفكر في إمكانية استبعاد الطالب من الدراسة إلا حينما يتلقى الطالب الإنذار الخامس. ولمعالجة هذه التوصية، بدأ القسم بمتابعة أداء الطلبة بعد امتحان منتصف الفصل، وقد قدّمت أدلة لاجتماعات عُقدت مع الطلبة الذين يعانون من صعوبات في تلك المقررات. وتم هذا من قبل رئيس القسم؛ كونه المرشد الأكاديمي لجميع الطلبة البالغ عددهم (23)

طالبًا. إلا أن لجنة المراجعة لاحظت أن هذه الأنشطة غير مترجمة إلى طريقة منظمّة تُستخدم لتشخيص ودعم الطلبة المتعثّرين أكاديميًا. وعلاوة على ذلك، فإن الاجتماعات مع هؤلاء الطلبة لم تتمخض عن خطة عمل حول كيف يمكنهم تحسين أدائهم بشكلٍ أكبر، أو ما الدعم الأكاديمي وغير الأكاديمي، الذي يمكن أن يقدّم لهؤلاء الطلبة. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن رسالة الإنذار تُرسل إلى الطالب عندما يصل معدله التراكمي إلى أقل من (1.7). ومن ثمّ توصي لجنة المراجعة - وبعد تعديل متطلب التخرج ليتوجب على الطلبة الحصول على معدل تراكمي (2.0) على الأقل للتخرج - بأن رسالة الإنذار يجب أن ترسل إلى الطالب عندما يصل معدله التراكمي إلى أقل من (2.0). وبالإضافة إلى ذلك، توصي لجنة المراجعة بأن تضع كلية البحرين الجامعية إطارًا رسميًا لآليات التدخل والدعم المقدّم للطلبة المتعثّرين أكاديميًا.

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر فبراير 2013، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3-1: أن تقيم مدى مناسبة طرق التقييم لمخرجات التعلم المطلوبة، لاسيما ومخرجات التعلم المطلوبة المتعلقة بالمهارات.

الحكم: معالجة كلياً

إن لجنة المراجعة مقتنعة بعينات أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، والتي قُدمت أثناء الزيارة التتبعية. وقد وجدت لجنة المراجعة أن مستوى التقييمات يتناسب مع نوع البرنامج. وخلال الزيارة التتبعية، تفحصت لجنة المراجعة عينات من الامتحان النهائي، وبعض أعمال الطلبة الأخرى التي خضعت للتقييم في مقررات مختلفة لاسيما في المقررات الدراسية التي تعتمد على التدريس في المختبرات مثل: (CSC101, CSC102, CIT262, CIT318, CIT321, and CIT402)، وقد وجدت لجنة المراجعة أمثلة على مستوى أعلى من التفكير الذي يتضمن مواقف من الحياة الواقعية في الواجبات المُعطاة للطلبة، والتحليل والتفكير النقدي في الامتحانات الخاصة بهذه المقررات. كما وجدت لجنة المراجعة أن مستوى الصعوبة في الامتحانات التي تضمنتها ملفات المقررات مناسبٌ ويتوافق مع المستوى المعتاد المتوقع في برامج بكالوريوس مماثلة في تقنية المعلومات. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تقدّر جهود القسم في طلب المشورة من ممتحن خارجي بخصوص الجوانب الأساسية لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات. ولجنة المراجعة تشجّع المؤسسة على تطوير وتنفيذ خطة عمل واضحة فيما يتعلق بتقارير الممتحن الخارجي؛ لمعالجة كافة التوصيات والمقترحات المقدّمة.

توصية 3-2: أن تطور وتنفذ بفاعلية سياسات وإجراءات مقارنة مرجعية لبرنامج بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات.

الحكم: معالجة جزئياً

تشير الأدلة التي توفرت للجنة المراجعة حول سياسية المقايسة المرجعية إلى أن هذه السياسة عامة وشاملة، وأنها غير مُترجمة إلى إجراء واضح. كما أن هناك أدلة على نشاطين مختلفين للمقايسة المرجعية التي أُجريت، أحدهما لمطابقة المقررات الدراسية، والآخر للمعدلات التراكمية للدرجات. إلا أنه ليس واضحاً لماذا استخدمت كلية البحرين الجامعية مؤسسات مختلفة لهذين النشاطين للمقايسة المرجعية أو لماذا اقتصررت أنشطة المقايسة المرجعية على هذين الجانبين فقط، على الرغم من أن التعريف المستخدم في السياسة يصف المقايسة المرجعية بأن تكون أكثر من ذلك بكثير. كما لم تقدم أدلة تحريرية للجنة المراجعة تشير إلى أن عملية مقايسة مرجعية ماثلة قد جرت بطريقة رسمية ودورية؛ بل إن المناقشات التي دارت أثناء المقابلة أشارت إلى أن هناك مقارنة لمدى التطابق، والقيم الوزنية للدرجات لعموم البرنامج؛ قام بها رئيس القسم وحده. إن المقايسة المرجعية لا يمكن أن تقتصر على مقارنة تبنّي محتوى البرنامج، ومخرجات التعلّم المطلوبة من مؤسسات أخرى. ولم تجد لجنة المراجعة أدلة على أن هناك عملية رسمية للمقايسة المرجعية تتم بصورة دورية، وأن نتائج تلك العملية تُستخدم لتحسين البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم المؤسسة بتطوير إجراء تفصيلي عن كيفية القيام بالمقايسة المرجعية، وكيفية الاستفادة من نتائج أنشطتها.

توصية 3-3: أن تنفذ، بشكل منظم، وتراقب، وتراجع بصورة منتظمة سياسات وإجراءات التقييم، لاسيما فيما يتعلق بالتعرف على الانتحال، والتدريب على ذلك.

الحكم: غير معالجة

هناك أدلة من الوثائق المقدمة ومن المقابلات التي أُجريت على أن سياسة وإجراءات التقييم منقّدة جزئياً. كما أن هناك أدلة على تنفيذ التدقيق الداخلي، وأن توزيع درجات الطلبة يتم تقييمه والموافقة عليه من رئيس القسم، ومن مجلس الكلية الجامعية قبل إعلان الدرجات للطلبة. وخلال المقابلات مع الطلبة، علمت لجنة المراجعة أنهم يشعرون بالرضا نحو آلية الاعتراض والتظلم المنقّدة. وبالرغم مما ذكر أعلاه، فإن وثيقة سياسة التقييم المقدّمة لا تتضمن سياسة، أو إجراءً محدداً لتعريف الانتحال، وكيفية تجنبه، والنتائج المترتبة على هذا الفعل. وعلاوة على ذلك، فليست هناك

أدلة على وجود برامج تدريب، أو توعية رسمية للطلبة؛ من أجل بناء ثقافة مضادة للانتحال في القسم. والأدلة الوحيدة المقدّمة هي مقطع صغير في الكتيّب الإرشادي للطالب عن الانتحال، وبرنامج "Grammarly"، والذي يستخدم للكشف عن المواد المُنتحلة. وإضافة إلى ذلك، فلم تجد لجنة المراجعة أدلة على تنفيذ منظّم لخطة التدقيق الخارجي والتقييمات، كما لا توجد أدلة على تقديم تغذية راجعة مفيدة للطلبة على أوراق امتحاناتهم. وخلال المقابلات مع لجنة الامتحانات، ومن خلال محاضرات الاجتماعات، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على أن سياسة التقييم مُراقبة، أو أنها تخضع لمراجعات منتظمة. وعلى الرغم من أن التقرير المقدم يشير إلى أنّ سياسات وإجراءات التقييم مُطبّقة بصورة منظّمة من خلال لجنة الامتحانات، فلم تكن هناك أدلة على دور هذه اللجنة فيما يتعلق بمراقبة تنفيذ سياسة التقييم؛ لمعرفة إذا كان أعضاء هيئة التدريس يطبقون مجموعة التقييمات في جميع مقررات برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات بصورة مناسبة ومنظّمة.

توصية 3-4: أن تطوّر آليات مناسبة وفعّالة لربط أدوات التقييم مع مخرجات التعلّم المطلوبة.

الحُكم: معالجة جزئياً

تحدد سياسة التقييم التي تم تطويرها مؤخرًا طرقًا مختلفة مناسبة لتقييم مختلف أنواع مخرجات التعلّم. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد توصيفات المقرر طرق التقييم المستخدمة عند تقييم مختلف مخرجات التعلّم للمقررات الدراسية، إلا أنّ هذه الطرق غير مربوطة بشكلٍ مباشر، كما أنه ليس واضحًا أي عملية تم استخدامها للمواعمة، أو كيف يتم إعداد التقارير الخاصة بالنتائج، وتقييمها، والتصرف إثرها. وقد جاء في تقرير التقدّم المقدم بأن التدقيق الداخلي والخارجي يُستفادُ منهما في التأكد من مواعمة التقييمات مع مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج. وخلال الزيارة التتبعية، تفحصت لجنة المراجعة استمارات التقييم الداخلي؛ للتعرف على الآلية التي استخدمت لضمان مواعمة الأدوات التقييمية مع مخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية. وعلى الرغم من أن سياسة التقييم تقدّم آلية لمواعمة مخرجات التعلّم المطلوبة مع التقييمات داخل برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، فقد وجدت لجنة المراجعة أن عملية المواعمة مع مخرجات التعلّم المطلوبة غير فعّالة. ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى العدد المحدود من أعضاء هيئة التدريس، والذي أدى إلى أن تقتصر عملية الفحص على رئيس القسم، أو على عضو هيئة التدريس الذي يعمل بدوام جزئي، أو على أعضاء هيئة تدريس من أقسام أخرى مع خلفية علمية محدودة أو غير موجودة في تقنية المعلومات. حيث احتوت ملفات بعض المقررات الدراسية في العام الدراسي 2013-2014، على استمارات للتدقيق الداخلي، والذي تم القيام به من قبل أعضاء هيئة تدريس

ذوي خلفيات علمية ليست في تقنية المعلومات، كما في المقررات الدراسية: (CIT318, CIT231,) and CIT325). وخلال المقابلات، تم توضيح أن هذا الأمر قد تغير منذ العام الدراسي 2014-2015، وأن أعضاء هيئة التدريس في قسم تقنية المعلومات هم فقط من يُسمح لهم بفحص هذه المواعمة. ولا تزال لجنة المراجعة تشعر بالقلق كون أن رئيس القسم هو عضو هيئة التدريس الوحيد الذي يعمل بدوام كامل، هو الذي يقوم بالتأكد من جودة التقييمات ومواعمتها مع مخرجات التعلّم المطلوبة. كما أنّ هناك حاجة للمزيد من الخبرات في الموضوعات بشكل أكثر من أن يمتلكها شخص واحد. فعلى سبيل المثال، في المقرر (CIT213 "بُنية البيانات")، تمت المبالغة في ربط السؤال (2) في الامتحان النهائي للعام الدراسي 2014-2015، بمخرجات التعلّم المطلوبة في ذلك المقرر، فهو سؤالاً بسيطاً عن تحليل رسم بياني لا يمكن أن يحقق مُخرج التعلّم المطلوب للمقرر "تصميم وتنفيذ برامج حاسوب". ومن ثمّ توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بتعديل الجوانب العملية في تنفيذ السياسات المؤسسية، والإجراءات الخاصة بمواعمة التقييم مع مخرجات التعلّم؛ لضمان فاعليتها.

توصية 3-5: أن تطوّر وتنفّذ آليات رسمية للتدقيق الداخلي للبرنامج ومراقبة فاعليته.

الحكم: معالجة جزئياً

لقد طوّرت كلية البحرين الجامعية عمليتي تدقيق قيّد الاستخدام، وهما عملية التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي. وخلال المقابلات أوضح أعضاء هيئة التدريس أن التدقيق الداخلي الذي يسبق التقييم يستخدم؛ لضمان مواعمة مخرجات التعلّم المطلوبة للمقرر، وتغطية محتوى المقرر، وملائمة مدة الامتحان، وتوزيع الدرجات. وهذا ما يقوم به القسم، ويُراقب من قبل لجنة الامتحانات، والتي تدير وتوافق على نتائج عملية التدقيق التي تسبق التقييم. وإضافة إلى ذلك، فقد وصف أعضاء هيئة التدريس التدقيق البعدي الذي يلي التقييم، بأنه عملية تتّم للتأكد من أن جميع الأسئلة مصححة، وأن مجموع الدرجات صحيح. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس أن عملية التدقيق تغطي الامتحانات التحريرية فقط، ولا تغطي الأدوات التقييمية الأخرى كالواجبات المنزلية والمشروعات. وخلال الزيارة التتبعية، تفحصت لجنة المراجعة استمارات التدقيق المقدمة في ملفات المقررات. وتشعر لجنة المراجعة بالقلق بخصوص فاعلية هذه العملية؛ نظراً لأن هناك عضوين فقط من أعضاء هيئة التدريس (رئيس القسم وعضو هيئة التدريس ذو الدوام الجزئي) ذوي خلفيات في تقنية المعلومات يمكن أن يقوموا بالتدقيق بطريقة فعّالة. وقد لاحظت لجنة المراجعة حالات من المواعمة غير المناسبة بين التقييمات ومخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات، والتي لم يكشفها التدقيق الداخلي.

كما تشعر لجنة المراجعة بالقلق حول قيمة التعليقات والتوصيات المقدّمة من المدقق الداخلي بسبب قلة عدد أعضاء هيئة التدريس، ومقدار الخبرة المطلوبة للتعامل مع تخصصي إدارة نُظُم المعلومات وعلوم الحاسوب واللذان يشملان على تخصصات مختلفة في مجال تقنية المعلومات. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يضمن القسم وجود مصادر كافية تُمكن من القيام بتدقيق داخلي فعّال.

توصية 3-6: أن تطوّر وتنفّذ إجراءات لغرض التدقيق الخارجي للتقييم في برنامج بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات ومراقبة فاعليته.

الحكم: معالجة جزئياً

لقد قامت المؤسسة ببعض أنشطة التدقيق الخارجي لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات. إلا أنه لا يوجد هناك إجراء رسمي مُطبق للتدقيق الخارجي. وخلال المقابلات، علمت لجنة المراجعة أن لدى لجنة الامتحانات دوراً محدوداً في إدارة التدقيق الخارجي الذي يجري لمقررات برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، في حين يتحمل القسم مسؤولية اختيار المدقق الخارجي وإدارة هذه العملية. وتشعر لجنة المراجعة بالقلق من أن يؤثر هذا الأمر على فاعلية عملية التدقيق الخارجي ويقلل من قيمتها، خاصة أن القسم يتكون من عضو هيئة تدريس واحد يعمل بدوام كامل، وهو أيضاً رئيس القسم؛ ويعدُّ هذا الأمر قصوراً كبيراً لاسيما بالنسبة للمقايسة المرجعية للمعايير الأكاديمية مع مؤسسات أخرى، وهو الغرض الأساسي لممارسة التدقيق الخارجي. وقد قُدّمت للجنة المراجعة أدلة على قيام ممتحن خارجي واحد بمراجعة عينّة من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، والذي قدّم تغذية راجعة عامة عن جميع المقررات الدراسية. وترى لجنة المراجعة أن القسم بحاجة لأكثر من ممتحن خارجي لتدقيق المقررات الدراسية المختلفة التي تتضمن مجموعة من المساقات/ التخصصات المتنوعة في البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن القسم بحاجة لتطوير آلية صحيحة لتدقيق تقييمات المقررات خارجياً، والتأكد من أن إنجاز الطلبة يكافئ مستوى الخريجين في برامج مماثلة تطرحها مؤسسات محلية، وإقليمية، وعالمية.

توصية 3-7: أن تُدقق الدرجات رسمياً، ومثاليًا من خلال عملية تدقيق خارجية.

الحُكم: غير مُعالجة

يذكر تقرير التقدّم المُقدّم إلى لجنة المراجعة أنّ هناك ممارسة قد جرت للتصحيح المزدوج، إلا أنه ليس واضحًا مَنْ الذي يقوم به، وما دور المدقق الخارجي في تدقيق الدرجات. وخلال الزيارة التتبعية، ذكر فريق البرنامج أن التصحيح المزدوج هو جزء من عملية التدقيق الداخلي التي تلي التقييم. وعندما التقت بأعضاء هيئة التدريس، علمت لجنة المراجعة أن عملية التدقيق البعدي هذه هي مجرد عملية إعادة حساب بسيطة، وفحص الإجراء المتبع؛ للتأكد من أن جميع الأسئلة قد صُحّحت، وأن الدرجة الكلية الممنوحة صحيحة، إلا أنه لا توجد هناك عملية تدقيق للدرجات من خلال مدقق خارجي؛ للتأكد من تحقيق المعايير الأكاديمية للبرنامج؛ وهذا الأمر بحاجة للمعالجة.

توصية 3-8: أن تعدّل معيار المعدل التراكمي في ضوء عملية المقارنة المرجعية مع مؤسسات عالمية ذات سمعة طيبة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًا

درست لجنة المراجعة الممارسة التي أُجريت للمقايسة المرجعية، والتي قام بها القسم؛ من أجل مقايسة الشرط الخاص بالمعدل التراكمي للدرجات مرجعيًا مع مؤسسات أخرى. وقد أشارت النتائج المترتبة على هذه الممارسة من معظم المؤسسات إلى أن المعدل التراكمي المطلوب للدرجات هو (4.00/2.00) على الأقل للتخرج في برامج مماثلة. وقد اقترح القسم هذه النتيجة على مجلس الكلية الجامعية للموافقة عليها، وقد بدأ بتنفيذها على الطلبة المقبولين في البرنامج في العام الدراسي 2013-2014. إلا أنه ليست هناك أدلة على تأثير هذه التغييرات في إنجازات الطلبة؛ وذلك لعدم وجود خريجين إلى الآن ينطبق عليهم هذا الشرط بحسب ما ذكر مدير القبول والتسجيل. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة من خلال المقابلات مع الطلبة أنهم ليسوا على دراية بشرط المعدل التراكمي الجديد للدرجات، على الرغم من أنه ينطبق على البعض منهم، وأن الكتيّب الإرشادي للطلاب ورسائل الإنذار المقدمة للطلبة لا تزال تحمل الشرط السابق بخصوص المعدل التراكمي للدرجات. ومن ثمّ توصي لجنة المراجعة القسم بأن يتأكد من أن الطلبة على علم بخصوص متطلبات المعدل التراكمي للدرجات اللازمة للتخرج.

توصية 3-9: أن تطوّر آليات للتدقيق الداخلي والخارجي لأعمال الطلبة التي خضعت للتقييم، كي تضمن بأن مستوى إنجازات الخريجين يلبي أهداف البرنامج ومخرجات التعلّم المطلوبة.

الحكم: غير معالجة

كما ذكر من قبل، فقد طوّر القسم نوعاً من التدقيق الداخلي والخارجي، إلا أنه ليست هناك أدلة على أن هذه الأنشطة تضمن مستوى إنجازات الخريجين. ولعل هذا يعود إلى عدم فاعلية عملية التدقيق الداخلي البعدي للتقييم، والتي تتفحص أعمال الطلبة المُقيّمة؛ للتأكد من أن إنجازات الطلبة تلبي مخرجات التعلّم المطلوبة لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات. وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق لعدم وجود عملية نشطة للتدقيق الخارجي لأعمال الطلبة المُقيّمة، والتأكد من أن مستوى إنجازات خريجي برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات متوافق مع مخرجات التعلّم المطلوبة، وأهداف البرنامج، وأنه متوافق مع المستوى الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن دور لجنة الامتحانات ليس هاماً في ضبط مراقبة وإدارة عملية تدقيق الامتحانات؛ للتأكد من فاعلية عملية التدقيق.

توصية 3-10: أن تطوّر سياسات وإجراءات لتنفيذ مشاريع الطلبة، والإشراف عليها، ومراقبتها، تتضمن معايير رسمية لتقييم هذه المشروعات.

الحكم: معالجة كلياً

طوّرت المؤسسة كُتبيّاً إرشادياً لمشروع التخرج، والذي وافق عليه مجلس الكلية الجامعية في 20 مايو 2013. وينص الكُتيب على إرشادات خاصة بمشروعات الدراسة الجامعية الأولية، والأهداف العامة لهذه المشروعات، مع نصّ واضح عن أدوار المشرف، والطالب، والممتحنين. كما يتضمن معلومات مفيدة تفصيلية تبدأ من عملية تسجيل الطالب للمشروع حتى الامتحان فيه. كما يتضمن متطلبات إكمال المشروع، حيث يتوجب على الطلبة تقديم تقرير عن مشروعهم، وأداء امتحان شفهي. كما توجد هناك مخططات موحّدة للتصحيح لكلّ من تقرير المشروع، والامتحان الشفوي ضمن الإرشادات. كذلك يقوم ممتحنان اثنان بتقييم المشروع، والامتحان الشفهي المتعلق به. وخلال المقابلات، شرح أعضاء هيئة التدريس أن على الطلبة تقديم تقريرهم الخاص بالمشروع من خلال برنامج "Grammarly"؛ للتأكد من عدم وجود مواد مُنتحلة فيه؛ ومع ذلك، فلا بد من التركيز على ذكر هذا الأمر في الكُتيب الإرشادي للطالب أيضاً. وعلى الرغم من غياب سياسة رسمية عن الانتحال والسرقة العلمية، فقد علمت لجنة المراجعة من أعضاء هيئة التدريس أن الطلبة يتلقون

تحذيرًا إذا وُجدت أي مواد مُنتحلة في تقارير مشروعاتهم، وغالبًا ما يُمنحون الفرصة لإعادة كتابة أعمالهم في هذه الحالة. ومع ذلك، فقد أكد الطلبة أن الأمر متروك لعضو هيئة التدريس؛ للقيام بالإجراء الخاص به في حالة وجود الانتحال. وخلال المقابلة، أشار الطلبة إلى رضاهم عن الوقت المتاح لهم للالتقاء بمشرفهم الأكاديمي، وبصورة منتظمة، ومناقشة التقدّم الذي يحرزونه في مشروعاتهم. وبناءً على فحص العينات المقدّمة من مشروعات الطلبة، لوحظ أنّ نفس عضو هيئة التدريس يتولى الإشراف على جميع المشروعات (رئيس القسم)، ويُجرى الامتحان بواسطة عضو هيئة التدريس ذي الدوام الجزئي. وقد تأكد هذا الأمر خلال المقابلات مع الطلبة. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد هناك تدقيق خارجي أو ممتحن خارجي؛ للتأكد من أن إنجازات الطلبة تتوافق مع أهداف البرنامج، وتلبي مخرجات التعلّم المطلوبة. ولذا تقترح لجنة المراجعة إشراك ممتحن خارجي في هذه العملية؛ للارتقاء بمستوى المشروع، وإثراء المخرجات.

توصية 3-11: أن تُضمّن كوادر مناسبة من خبراء تقنية المعلومات، والطلبة الخريجين في عضوية المجلس الاستشاري المشكّل حديثًا في الكلية.

الحكم: معالجة كليًا

تأسس المجلس الاستشاري الخارجي للبرنامج في شهر يناير 2015، مع ضمه المزيد من الخبراء القادرين على إثراء برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات بتغذية راجعة قيّمة. وقد تمت الموافقة على المجلس من قِبَل مجلس الكلية الجامعية، وعقد أول اجتماع له في شهر فبراير 2015. واستنادًا إلى فريق البرنامج، فقد اقترح المجلس الاستشاري بعض المقررات الإضافية لإثراء المنهج الدراسي لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، وتلبية حاجات سوق العمل في البحرين. فعلى سبيل المثال، اقترح المجلس المزيد من التركيز على مقررات أمن تقنية المعلومات، واستخراج البيانات/ البيانات الكبيرة. ولجنة المراجعة تشجع القسم على تطوير آلية لإدخال التغذية الراجعة من المجلس الاستشاري عند مراجعة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر فبراير 2013، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكماً بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4-1: أن تطوّر إجراءً لمراقبة الجودة لضمان التطوير الفعال، والتنفيذ المنظم لجميع السياسات، والإجراءات، والضوابط.

الحكم: غير معالجة

من أجل ضمان التطوير الفعال والتنفيذ المنظم لسياساتها، فقد طوّرت كلية البحرين الجامعية أربع وثائق بخصوص إجراءات نظام الجودة. وتحمل هذه الوثائق مسميات: "ضبط الوثائق"، "التدقيق الداخلي"، "الإجراءات التصحيحية والوقائية"، و"ضبط الخدمات/المنتجات غير المطابقة"، إلا أنه لم تقدّم أدلة للجنة المراجعة على تنفيذ هذه السياسات. وخلال المقابلات، أُبلغت لجنة المراجعة بأن المؤسسة قامت بعمل جدولة للبدء في تدقيقاتها الداخلية ابتداءً من شهر يونيو 2015. ومن ثمّ توصي لجنة المراجعة كلية البحرين الجامعية بالإسراع في تنفيذ سياساتها الخاصة بالتدقيق الداخلي؛ لتضمن التنفيذ الفعال والمنظم لجميع سياساتها، وإجراءاتها، وضوابطها.

توصية 4-2: أن تأسّس نظاماً واضحاً وصحيحاً وكاملاً لإدارة ضمان الجودة يُنفذ، ويُراقب، ويُراجع ويُقيم، ويُحسّن بصورة مستمرة ومنظمة.

الحكم: معالجة جزئياً

لقد طوّرت كلية البحرين الجامعية دليلاً للجودة الأكاديمية؛ غير أن هذا الدليل لا يشير إلى أي أدلة عن الموافقة عليه، أو تاريخ تنفيذه. كما يشير دليل الجودة إلى أن العمليات عامة في كلية البحرين الجامعية تتبع الطريقة الرباعية ADRI (طريقة، تنفيذ، نتائج، وتحسين)، وتستند إلى معايير مواصفات شهادة الأيزو رقم: (9001:2008). ويغطي نطاق الدليل مختلف العمليات الأكاديمية، وعمليات الدعم التي تتبناها كلية البحرين الجامعية. إلا أنه لم تُرَوّد لجنة المراجعة بإطار زمني واضح للتنفيذ المستقبلي لهذه العمليات. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة بقلق أن

منصب نائب الرئيس للشئون الأكاديمية وضمان الجودة قد تم شغله لمدة سنة واحدة فقط منذ المراجعة الأخيرة، بعدها بقي المنصب شاغراً؛ ليتم شغله فيما بعد من قبل أحد كبار الموظفين؛ ليكون مسئولاً عن ضمان الجودة فقط. وقد استمر هذا الوضع لفترة من الزمن بقي بعدها المنصب شاغراً حتى وقت إجراء الزيارة التتبعية. وتشعر لجنة المراجعة بالقلق من أن هذا الانقطاع وفراغ المنصب سوف يعيق تنفيذ العديد من السياسات ذات الصلة بنظام ضمان الجودة في الوقت المناسب في كلية البحرين الجامعية. ولجنة المراجعة تحث المؤسسة على سد فراغ هذا المنصب، وضمان استبقاء كبار موظفيها لضمان استمرارية تطوير وتنفيذ عملياتها.

توصية 4-3: أن تُطوّر وتُنَفَّذ عمليات رسمية لاتخاذ القرارات على مستوى القسم والمؤسسة، فيما يتعلق بتنفيذ، وإدارة، ومراجعة، وتحسين برنامج بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات .

الحكم: غير معالجة

يشير تقرير التقدّم إلى عدد من السياسات والإجراءات التي قد تم تطويرها لضبط وإدارة مختلف الجوانب المتعلقة ببرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات؛ مثل تطوير ومراجعة البرنامج، ومقرراته، والقبول والتسجيل، والتقييم. وهذه السياسات موجودة في دليل الجودة الأكاديمية وتنص على الهدف، والنطاق، والتعريفات، والمسئوليات، والاستمارات/ النماذج المستخدمة، والسجلات المستحدثة. إلا أنه ومع بقاء منصب نائب الرئيس للشئون الأكاديمية وضمان الجودة شاغراً لما يقرب من سنة دراسية كاملة، والعدد المحدود من الأساتذة في القسم (أستاذ واحد يعمل بدوام كامل، وهو رئيس القسم أيضاً، وأستاذ واحد يعمل بدوام جزئي)، فإنه ليس واضحاً كيف يتم اتخاذ القرارات بصورة فعّالة على مستوى كل من القسم والمؤسسة. ولجنة المراجعة تحث المؤسسة على سد الوظائف الشاغرة، لاسيما على المستوى الإداري الأعلى؛ لضمان التنفيذ الصحيح لعمليات اتخاذ القرار .

توصية 4-4: أن تُطوّر وتُنَفَّذ سياسات وإجراءات لتطوير برامج جديدة؛ لكي تضمن أن لهذه البرامج صلة بحاجات سوق العمل.

الحكم: معالجة كلياً

لقد طوّرت كلية البحرين الجامعية سياسة حول تصميم وطرح برامج جديدة، والمنصوص عليها في دليل الجودة الأكاديمية. وقد تُرجمت هذه السياسة إلى إجراء طرح برامج دراسية جديدة، وينص هذا

الإجراء على المدخلات الرئيسية المطلوبة بما في ذلك دراسة الجدوى، وخطوات تصميم، و طرح البرنامج الجديد المقترح والموافقة عليه، والنتائج المترتبة على المراحل المختلفة، والمسئوليات والصلاحيات في كل مرحلة. غير أن هذه السياسة لم تُنفَّذ؛ نظراً لعدم اقتراح طرح برامج جديدة في القسم. ولجنة المراجعة مقتنعة بأن السياسة مناسبة لغرض طرح برامج جديدة.

توصية 4-5: أن تُطوّر وتُنفَّذ آليات رسمية للتقييم الداخلي السنوي للبرنامج والتنفيذ المنظم للتوصيات الخاصة بالتحسينات.

الحكم: معالجة جزئياً

يشير دليل الجودة الأكاديمية إلى مراجعة سنوية للبرامج تُجرى "لكل برنامج تطرحه الجامعة". وقد تم تطوير الإجراء الخاص بدليل المراجعة السنوية للجودة في شهر نوفمبر 2013، ونتيجة لذلك فقد أُجريت مراجعة سنوية لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات للعام الدراسي 2013-2014. وقد استخدمت نتائج تلك المراجعة في تطوير إطار التخطيط الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات للفترة من 2014-2019. وقد تم تطوير تلك الوثيقة، والموافقة عليها في شهر فبراير 2015. وقد درست لجنة المراجعة الوثائق المقدّمة، ولاحظت أن هناك سوء فهم وخطأ بين وظيفتي التقييمات السنوية للبرامج، والمراجعات الدورية للبرامج. وقد تأكد ذلك الأمر خلال المقابلات مع فريق البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة المؤسسة بأن تطوّر وتنفّذ عملية تقييم سنوية للبرنامج؛ لكي تضمن التحسين المستمر للبرنامج.

توصية 4-6: أن تُطوّر وتُنفَّذ عمليات رسمية للمراجعة الدورية لبرنامج بكالوريوس العلوم في تقنية المعلومات، تستعين بالتغذية الراجعة من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، مع آليات لتنفيذ التحسينات.

الحكم: معالجة جزئياً

كما ورد أعلاه، لاحظت لجنة المراجعة سوء فهم وخطأ للوظائف المختلفة لكل من المراجعات السنوية والدورية للبرنامج، في الوقت الذي يشير فيه تقرير التقدّم بوضوح إلى أن الوظيفتين مفهومتان ومنفذتان بوصفهما وظيفة واحدة مع ترحيل مخرجات المراجعة السنوية؛ لكي يتم التعامل معها ضمن خطة السنوات الخمس كما هو مذكور في التوصية أعلاه. ومن ثمّ توصي لجنة المراجعة المؤسسة بأن تعدّل الإجراء الخاص بالمراجعة السنوية لجودة البرنامج، وتطوّر بدلا منها

إجرائين منفصلين؛ أحدهما يتناول التقييم السنوي للبرنامج، والذي يمكن أن يقود إلى تعديل في البرنامج؛ لضمان جودته وحداثته، وآخر منفصل لإجراء مراجعة دورية شاملة للبرنامج؛ يمكن أن تتمخض عن تغييرات كبيرة فيه إذا لزم الأمر. وهذه المراجعة الدورية ستستفيد من استخدام مجموعة واسعة من كل من المدخلات الداخلية والخارجية.

توصية 4-7: أن تطوّر عملية/ إجراء رسمي لتصميم، وتنفيذ، وتحليل، وتقييم الاستطلاعات التي تستهدف الحصول على التغذية الراجعة من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، وأن تضمن بأن نتائج هذه الاستطلاعات تُستخدم لإجراء التحسينات في البرنامج، وأن تكون متاحة لاطلاع الجهات المعنية ذات العلاقة.

الحكم: معالجة جزئياً

لقد عدّلت كلية البحرين الجامعية استطلاعاتها، كما طوّرت في شهر نوفمبر 2013، خمس استبانات جديدة تشمل كافة الأطراف الرئيسية ذات العلاقة وهي: الطلبة، الطلبة المتوقع تخرجهم، الخريجين، أرباب العمل، وموظفي كلية البحرين الجامعية. إلا أنه، لم تُقدّم للجنة المراجعة أي أدلة على تنفيذ هذه الاستطلاعات. وعلاوة على ذلك، لم يكن واضحاً أثناء المقابلات ماهية النهج الذي ستنبته المؤسسة في إبلاغ الأطراف ذات العلاقة حول نتيجة هذه الاستطلاعات، والقرارات المتخذة نتيجة لذلك. ولذا توصي لجنة المراجعة كلية البحرين الجامعية بأن تسرّع في تنفيذ استطلاعاتها، وتضع إطاراً رسمياً لتحليل وتقييم نتائج هذه الاستطلاعات، وتزويد الأطراف ذات العلاقة بتغذية راجعة عن النتائج.

6. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، والذي تطرحه كلية البحرين الجامعية "تقدم غير ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج سيخضع لزيارة تتبعية ثانية.

ملحق 1: الحُكم الخاص بكل توصية

المعيار	الحُكم
لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.	معالجة كلياً
قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.	معالجة جزئياً
لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولا تزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.	غير معالجة

ملحق 2: الحكم الإجمالي

المعيار	الحكم الإجمالي
لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.	تقدم جيد
قامت المؤسسة جزئياً على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدم المتحقق. وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.	تقدم ملائم
لقد حققت المؤسسة القليل من التقدم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية، في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.	تقدم غير ملائم